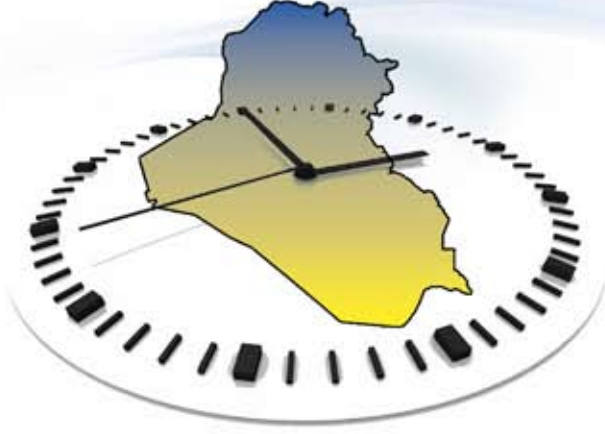


مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies



العراق

في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء / الأحد - ١٠-١١-٢٠١٣ / السنة الأولى / العدد (٤٤)





مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

التفكير الاستراتيجي في القرآن الكريم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ
وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا
بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

العراق

في مراكز الأبحاث العالمية

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د. نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

حيدر رضا محمد

حسين باسم عبد الأمير

لقاء حامد عباس

مؤيد جبار حسن

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الإلكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حسني هاشم حسين

حنان محمد باقر

التدقيق اللغوي

علاء صالح عبيد



العراق
في مراكز
الأبحاث
العالمية

تحوّلات استراتيجية كبرى في السوق النفطية العالمية

التحوّل غير العادي سوف يحدث في أماكن أخرى أيضاً، إذ تشير التقديرات إلى أن الموارد النفطية في الصين، وروسيا، وأمريكا الجنوبية، وأماكن أخرى مجتمعة أكبر من تلك الموجودة في الولايات المتحدة، وأن جيولوجية النفط الصخري، غالباً ما تكون موزعة في مناطق واسعة غير مجتمعة في أماكن محدودة، الأمر الذي يؤثر على معدل الإنتاج في المدى الطويل، وبينما يميل النفط الصخري إلى النفاذ بسرعة أكبر من النفط التقليدي، إلا أنه يتميز بإمكانية التنقيب مراراً وتكراراً، وعلى هذا النحو، فإن التوقعات طويلة الأجل للنفط والغاز الصخري واعدة بالازدهار والإنتاج بشكل كبير وبإمكانية حفر ملايين الآبار، وأن الفهم الأمريكي الحالي للموارد النفطية والأسواق النفطية قد تشكّل وفقاً لمبادئ استقرت ولمدة طويلة تقوم على ندرة النفط، أدارت الجزء الأكبر من نفط العالم من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، واعتماد الولايات على نفط مستورد وغير محلي، وعدم استقرار الأسواق يعود إلى ارتفاع الأسعار، وعدم وجود بدائل جاهزة، ولكن الظروف تتغير بسرعة، حيث إن القطاع النفطي يمر الآن بتحوّلات هائلة تتطلب من الأميركيين تحدي الفهم التقليدي وإعادة تثقيف أنفسهم، وترى الدراسة بأن

في هذا العدد ننشر ملخصاً لدراسة استراتيجية مهمة منشورة في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، حول «التداعيات الاستراتيجية للتحوّل نحو المصادر غير التقليدية للنفط»، إذ تدعو إلى وجوب التفكير بالنفط بطريقة جديدة كلياً، بحيث ينطوي على الكشف عن مجاهيل جديدة للنفط والتحقيق حول الغموض المحيط بالجيل المقبل من النفط الذي يتعلق بمختلف مجالات التكنولوجيا والمناخ والاقتصاد وسياسة الإنتاج، ولكن مع التحوّلات العميقة في مجال النفط توجّب على صنّاع القرار إيجاد وسيلة لتحقيق التوازن بين القيمة الاقتصادية الهائلة الواعدة للنفط وبين التهديدات الضخمة التي يشكّلها على العالم عبر تعريضه المناخ والبيئات المحلية للخطر، ويعتقد كاتباً الدراسة بأنه مع حلول عام ٢٠٢٠ من المتوقع أن تكون الولايات المتحدة أكبر منتج نفطي في العالم وكذلك أكبر مستهلك ومصدر للمنتجات البترولية، وعلى الرغم من عدم وجود وسيلة للتحقق من كمية النفط التي ما تزال مخزونة في باطن الأرض، لكن التقديرات تشير إلى أن هناك كميات هائلة من النفط في حدود عشرات التريليونونات من البراميل، وغالبية نفط غير تقليدي، وأن أمريكا الشمالية حالياً هي في مركز هذا التغيير الديناميكي، وتقوم الأدلة على أن هذا

التطور التكنولوجي قد دفع للمغامرة في إنتاج نפט غير

تقليدي، بدءاً في أمريكا الشمالية، على شكل **نفط رملي**

ونفط صخري، وفي الوقت ذاته، تمكنت تكنولوجيات جديدة من تحويل الغاز والفحم إلى سوائل، وخلق فرص تسويقية كبرى للحصول على الإيرادات، وتوليد التدفقات النقدية، وتسهيل زيادة الإنتاج، بيد أن تحوّل الأسواق بسبب دوافع الأسعار غير أكيد، وان توقعات الطلب على النفط، ومزيج مصادر الطاقة، واستهلاك المنتج هي أوجه عدم يقين إضافية بسبب كون هذا القطاع العملاق يتصف بكونه بطيء التغيير في العادة، ولكن من المتوقع أن يكون ديناميكياً، مما يثير تساؤلات حول الاستثمارات النفطية، ومعدلات الإنتاج، والابتكارات وأسعار النفط في المستقبل، وأشار الكاتبان إلى كيفية حصول **تغير المخاطر تبعاً لتغيرات السوق،** وأشارا إلى أن الضغوط الاقتصادية على إنتاج النفط هائلة، حيث إن **الموارد في النفط الرملي وحدها تُقدّر بمئات التريليونات من الدولارات،** هذه القيمة المحتملة تُنتج زخماً سوقياً عنيداً لتطوير آفاق المستقبل، غير أن هناك مخاطر تتغير جنباً إلى جنب مع هذه الزيوت نفسها، وان هذه التطورات في قطاع النفط لها تداعياتها، **كالتأثير على تغيير المناخ،** فمع العلم بوجود أدلة على وضع بعض شركات النفط «أسعار ظل» على الكربون المنبعث لتقييم المخاطر الناتجة من التطبيقات المستقبلية المتعلقة بسياسات المناخ، بيد أن ذلك ليس ممارسة عالمية، وان محدودية نطاق تسعير الظل غالباً ما لا تراعي سوى التأثيرات المناخية المصاحبة لاستخراج النفط وغير مكترثة باحتراق المنتجات النفطية، لذا فإن آلية احتساب المخاطر المناخية في عمليات تقييم المشروع غير واضحة.

الافتتاحية ٣

الجهاد الشعبي في سوريا يؤجج نيران الطائفية..... ٥

العراق ليس كما تتمناه أمريكا

بعد عشر سنوات من الغزو..... ٧

التداعيات الاستراتيجية للتحوّل

نحو المصادر غير التقليدية للنفط..... ١٢

أعضاء في مجلس الشيوخ يحذرون

أوباما قبل زيارة زعيم العراق..... ١٧

استراتيجية شاملة ومستدامة

لإنتاج النفط وتسويقه..... ١٩

وزارة النفط: مشروع أنبوب

نفط البصرة - العقبة يسير بسلاسة..... ٢٠

ملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال

بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

Email: info@kerbalacss.

uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات

الاستراتيجية / جامعة كربلاء

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبر

بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الجهاد الشيعي في سوريا يُوجع نيران الطائفية

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد

مراجعة: د. نصر محمد علي

الكاتب: حسن حسن / كاتب عمود في مجلة ذا ناشنال

مجلة ذا ناشنال - ٢٠١٣/٦/٥

يجب ردع كل من يوجع الصراع الطائفي وبأسرع وقت ممكن، فهم ومؤيدوهم يلعبون بالنار، وينبغي أيضاً على الدول العربية اتخاذ تدابير لمنع مواطنيها الشيعة من الانجراف نحو التطرف، كما أن السياسيين الذين يرون في تزايد التوترات الطائفية والايديولوجيات العنيفة وسيلة سياسية، سيكتشفون لاحقاً بأن هذه الاتجاهات لا يمكن احتواؤها أو إدارتها

وللمرة الأولى في تاريخ الإسلام الشيعي نجد المقاتلين الشيعة ينتقلون لبلد آخر للقتال في حرب مقدسة دفاعاً عن مذهبهم.

ويقدر آرون زيلين، الخبير في شؤون الجماعات الجهادية في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وهو مركز أبحاث أمريكي، أن ما بين ٢٥٠٠-٢٧٠٠ مقاتل من السنة الأجانب شاركوا في الصراع وتوفي منهم نحو ٥٠٠-٦٠٠ أو

عادوا إلى ديارهم ولربما تم اعتقالهم، وتشير التقديرات

أيضاً إلى أن أعداد المقاتلين الشيعة ضعف السنة. ويستمر الكاتب بالقول: لم نسمع حتى الآن بالجهاد الشيعي لخوض حرب مقدسة تحت اسم الدين دفاعاً عن عقيدتهم، وهذه ظاهرة جديدة تميز مشاعر الشيعة وتوجهاتهم عما كان في السابق، ولكن لا يمكن عدّ ايديولوجية حزب الله جهاداً، فهو يُعرف بكونه ميليشيا طائفية، كما أن ظاهرة الجهاد الشيعي تُعدّ غريبة بالنسبة لسنة بشكل خاص، إذ تُعدّ تحولاً في الفكر الشيعي مشابهاً لفكرة ولاية الفقيه التي نادى بها مؤسس الدولة الإسلامية

يبدأ الكاتب مقاله بالحديث عن الأزمة المتفاقمة في سوريا مشيراً إلى ظاهرة الجهاد الشيعي فيها ويُعدّ ذلك أمراً لا يبشر بخير للمنطقة بأسرها، فأعداد الجهاديين الشيعة الأجانب في ازدياد مقارنة بالسنة في الوقت الراهن، وهذا يثير تساؤلاً عما يعنيه هذا التوجه الجديد.

ويؤكد الكاتب أيضاً بأن تواجد الجهاديين الأجانب من كلا الجانبين يدمر سوريا، ولكن ارتفاع عدد الجهاديين الشيعة يضيف مزيداً من

التوتر الطائفي هناك، كما أن مفهوم الجهاد الشيعي يختلف عما هو لدى السنة، فهو لا يعدّ من الأولويات في الفكر الشيعي، ومعلّق وفقاً لإدعاء البعض حتى ظهور الإمام الغائب، وهذا الأمر محل نزاع بين علماء الدين الشيعة.

على مرّ الزمان كان النشاط الشيعي المسلح يقتصر على رقعتهم الجغرافية، ولكن ذلك قد تغير بشكل دراماتيكي خلال الانتفاضة السورية، وكان قد ازداد أثناء الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وكان على أوجه خلال الثورة الإسلامية في إيران، والآن

TheNational



معنوياً، فالمشاعر الدينية لدى الشيعة متجذرة وراسخة ويمثّل ضريح السيدة زينب رمزاً مهماً بالنسبة لهم. ولسوريا أهمية لدى كل من الشيعة والسنة فهي أرض الأمويين الحافلة بذكريات النصر والهزيمة وبصور تتعلق بكيفية اضطهاد عائلة النبي محمد (ص)، وتُعد أرضاً مباركة، وهي أيضاً أرض قيامة المخلص.

وحتى الآن، فإن السياسة تلعب دوراً أساسياً في تأجيج هذه التوترات مستغلة الشعور العميق بعدم الثقة بين الشيعة والسنة، فكل جانب يصف الآخر بالعدو اللدود الذي يعمل على طعن الإسلام في الظهر، وقد استغل الساسة تلك المشاعر لتحويل الأنظار عن أنفسهم، وهي فكرة اعتمدها العديد من السلفيين الجهاديين، إذ عمل رجال الدين المؤثرون على نفث السم الطائفي، مثل يوسف القرضاوي في مصر وعدنان العرعور في سوريا.

ويختتم الكاتب مقالته بالتأكيد على وجوب ردع كل من يوجب الصراع وبأسرع وقت ممكن فهم ومؤيدوهم يلعبون بالنار، وينبغي أيضاً على الدول العربية اتخاذ تدابير لمنع مواطنيها الشيعة من الانجراف نحو التطرف، كما أن السياسيين الذين يرون في تزايد التوترات الطائفية والأيديولوجيات العنيفة وسيلة سياسية، سيكتشفون لاحقاً بأن هذه الاتجاهات لا يمكن احتواؤها أو إدارتها.

الحديث في إيران آية الله خميني، الذي يعتقد بأن رجل الدين يمكنه أن يحكم المجتمع المسلم بشكل شرعي وذلك على عكس ما كان في السابق من أن تلك المهمة موكولة إلى الإمام الغائب، وتلك الفكرة الجديدة أوجدت سياسة شيعية نشطة فأحدثت تدفق الجهاديين الشيعة إلى سوريا والخطاب الذي سبقه تغييراً في الإسلام الشيعي الذي نعرفه. وكان الجهاد السني قد ظهر بعد حرب أفغانستان ضد السوفيت في ١٩٧٨ لينهي فكرة تصدير الجهاد الشيعي، ومن المرجح أن يتطور الأمر لابتلاع المنطقة إذا لم يتم التصدي للعوامل الكامنة وراء تطوره.

في سوريا تم وصف الجهاد على أنه صراع بين العلويين والسنة يعود تاريخه إلى القرن السابع، وقد استُخدم ضريح السيدة زينب كأداة لإذكاء النزاع مما حدى بالمقاتلين الشيعة للتدفق إلى سوريا من العراق وإيران واليمن ولبنان دفاعاً عن الضريح من التعرض لهجوم، وقد تدخل حزب الله أيضاً بالتدريج، ففي بادئ الأمر ادّعى بأنه يقاتل دفاعاً عن القرى الشيعية اللبنانية، ثم عن القرى الشيعية الواقعة على الحدود مع الجانب السوري، وأخيراً أعلن أنه يقاتل دفاعاً عن نظام الأسد ووصف مقاتليه الذين قضاوا نحبهم في القتال بالشهداء. وهناك مخاوف من التصعيد كما تذكر بعض المصادر حيث إن محاولات هدم الأضرحة الشيعية المقدسة سيعطي المقاتلين الشيعة دعماً

العراق ليس كما تتمناه أمريكا بعد عشر سنوات من الغزو

ترجمة وتلخيص: د. نصر محمد علي

الكاتبة: مارينا اوتاوي/ من كبار باحثي مركز ويلسون

ربيع عام ٢٠١٣

العراق اليوم منقسم بشدة وغير مستقر وليس من المؤكد أن يبقى متماسكاً وموحداً والمنطقة أكثر خطورة من أي وقت مضى، وفي الوقت الذي كانت فيه إدارة بوش تتوقع أن تدخلها في العراق سيؤدي إلى ولادة شرق أوسط جديد، غير أن المنطقة، وبعد مرور عشر سنوات، أصبحت مختلفة جداً والتحويلات فيها مستمرة، ومن ثم فإن الشرق الأوسط لم يصبح كما تمنّت الولايات المتحدة، إذ تتشكل ملامحه من قبل قوى خارجة عن سيطرتها

والأكراد وكذلك بين الأحزاب السياسية الرئيسية، تحالف دولة القانون لم يحصل على الأغلبية البرلمانية، فقد هُزم بفارق مقعدين أمام القائمة العراقية المدعومة من السنة، إلا ان التفسيرات الدستورية من وجهة نظر تحالف المالكي وبمساعدة الكرد أفضى في النهاية إلى تغيير ميزان القوى لصالح المالكي، وبعد تأمين منصبه شرع وبشكل منهجي بنقض اتفاق تقاسم السلطة ورفض قبول مرشحي الأطراف المنافسة له في المواقع الوزارية المخصصة لهم، ولاسيما وزارتي الدفاع والداخلية، بل أبقاها تحت سيطرته لمدة طويلة، كما أنه نكث وعده بإنشاء المجلس الاستشاري ذي الصلاحيات القوية للتعامل مع القضايا الأمنية الذي كان من المفترض أن يتولى رئاسته منافسه أياد علاوي مقابل التخلي عن التنافس على منصب رئيس الوزراء. ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل سعى المالكي أيضاً إلى فرض سيطرته على مجالس المحافظات ولاسيما السنية منها عن طريق إقناع أعضاء الأحزاب الأخرى، وخاصة العراقية، بترك الأخيرة والانضمام إلى دولة القانون عوضاً عن ذلك، وفي الوقت نفسه استمر في توطيد سيطرته على الجيش من خلال تقريب الضباط المواليين له. ولوقف صعود المالكي، سعى منافسوه في صيف عام ٢٠١٢ للتصويت بحجب الثقة عنه وعن حكومته في مجلس النواب وقاد تلك الجهود رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود برزاني وقادة

تقدّم الكاتبة في دراستها تقييماً مفصلاً لوضع العراق، ضمن سياق الشرق الأوسط، بعد عشر سنوات من الغزو الأمريكي من خلال محاور عدة نجلها على النحو الآتي:

المالكي الجديد

أصبح المالكي رئيساً للوزراء في العام ٢٠٠٦، كمرشح توافقي ضعيف وقدرته على إدارة البلد وتوحيده كانت محل شك لدى الولايات المتحدة، وفي انتخابات عام ٢٠١٠ ظهر كزعيم قوي وحظي بدعم واشنطن في صراعه الطويل ليبقى رئيساً للوزراء لولاية ثانية. وبحلول عام ٢٠١٣، لم تعد قوة المالكي على سابق عهدها لكنه أصبح استبدادياً ووضع العراق في المعسكر الإيراني ودعم الأسد وجنح صوب المواجهة مع الأحزاب السياسية ومع حكومة إقليم كردستان ومع المعارضة السنية المسلحة. وسواء أكان هدف المالكي من وراء ذلك تعزيز قوته وأن يصبح الدكتاتور الجديد، كما يدعي مناهضوه، أم أنه قام بذلك من أجل الحفاظ على وحدة البلد، كما يرى مناصروه، فالنتيجة كانت ان سياساته قسّمت العراق. صحيح أنه عزز من سلطته الشخصية، إلا ان سيطرته على البلد قد تزعزعت. إن نجاح المالكي في استعادة منصبه بعد انتخابات عام ٢٠١٠ لم يكن سهلاً؛ فقد خاضت الأحزاب المتنافسة صراعاً دام تسعة أشهر للتوصل إلى اتفاق تقاسم السلطة الذي توزعت بموجبه المواقع الحكومية بين الشيعة والسنة



للاستبدادية مع المطالبة بالديمقراطية، صحيح أن العراق شهد مثل هذه الاحتجاجات لمدة وجيزة في أوائل عام ٢٠١١ لكنها لم تكتسب الزخم أو القوة التي رافقت غيرها من الاحتجاجات، والاحتجاجات التي بدأت أواخر عام ٢٠١٢ كانت طائفية علناً وتضمنت تأليب السنة ضد ما يعدونه هيمنة الشيعة على حكومة المالكي. ومع استمرار الاحتجاجات فإن الهجمات الإرهابية تتزايد باستمرار، ودعت المعارضة السننية إلى إسقاط النظام السوري الذي يدعمه المالكي ولفقت الكتابة النظر إلى أن نجاح المالكي في تحجيم النفوذ السني في الحكومة عدّ نصراً باهض الثمن.

إشكالية النفط والمواجهة مع كردستان

إن سيطرة المالكي المتزايدة على المؤسسات السياسية قد أثار استياء كردستان أيضاً، وبخلاف ما يحصل في المناطق السننية فإن التوترات بين الطرفين (بغداد، كردستان) تصاعدت في كل المجالات ما عدا التظاهرات الشعبية أو العنف الإرهابي. ومهما يكن من أمر فلم تكن العلاقات ودية بين الكرد وبغداد، فقد أظهرت الاستطلاعات مراراً أن معظم الكرد يتوقون إلى الاستقلال، وفي الوقت الذي تمارس فيه القيادة الكردية الحذر وضبط النفس، يسعى المالكي إلى توسيع سلطته والحد من سلطة حكومة إقليم كردستان الأمر الذي زاد من احتمال المواجهة بين الطرفين. ورجّحت الدراسة أن هذا الخطر يتزايد في ظل تطوير كردستان لصناعاتها من النفط والغاز ومن ثم الحصول على الوسيلة التي تمكنها من الاستقلال مالياً عن الحكومة المركزية. ووفقاً للدراسة فإن هناك أربع قضايا خلافية بين حكومة إقليم كردستان والمالكي، الأولى: هي أن الكرد يشاركون، كل العراقيين الذين هم خارج ائتلاف دولة القانون رفضهم الطريقة التي يتعامل بها المالكي لدفعهم للخروج من الائتلاف الحاكم منتهكاً «اتفاق أربيل» عام ٢٠١١ الذي ساعد على تشكيل الحكومة. وإن مشاركة حكومة إقليم كردستان في مساعي سحب الثقة من حكومة المالكي لم تخرج عن هذا السياق، لكن بالنسبة لحكومة

سنة بارزين، بضمنهم صالح المطلك، ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي والكتلة الشيعية المنشقة بزعامة مقتدى الصدر، إلا أن تلك الجهود باءت بالفشل بسبب رفض جلال الطالباني ومنافسه البرزاني فيما بعد التصويت بحجب الثقة، وفي نهاية المطاف سعى البرلمان، ولاسيما بعد رقود الطالباني في غيبوبة بسبب السكتة الدماغية في أيلول عام ٢٠١٢ إلى اعتماد تدابير من أجل كبح سلطة المالكي المتنامية، ففي ٢٦ كانون الثاني/يناير مرر قانون يقضي بتحديد ولاية مايعرف بـ «الرئاسات الثلاث» بوليتين. أما رئاسة الدولة فهي محددة أصلاً بوليتين بموجب الدستور على خلاف الرئاستين الأخريين (رئاسة البرلمان ورئاسة الوزراء)، ومن هنا فإن القانون المشار إليه (تحديد ولاية الرئاسات الثلاث) يمكن رفضه من قبل المحكمة الدستورية التي طالما حكمت لصالح المالكي.

المقاومة السننية

في ٢٠ كانون الثاني/ديسمبر تم اعتقال عشرة أفراد من حماية وزير المالية رافع العيساوي بتهم الإرهاب أو تم خطفهم من قبل المليشيات، وفقاً لتصريحات الوزير المذكور، وكان هذا التكتيك قد استُخدم في السابق بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق عندما أصدرت الحكومة أمراً باعتقال نائب الرئيس طارق الهاشمي. إن المظاهرات التي تفجرت في المحافظات ذات الأغلبية السننية ولاسيما محافظة الأنبار، سلّطت الضوء على الشعور الواسع بالسخط والتهميش، إذ كانت في بادئ الأمر تنادي بإطلاق سراح أفراد الحماية لكن سرعان ما تصاعد سقف المطالب ليصل إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين ووقف إجراءات اجتثاث البعث الذي يعتقدون بأنه موجّه ضدهم، لا بل ذهب بعض المحتجين إلى أبعد من ذلك عندما طالبوا بتشكيل إقليم سني يتمتع بالدرجة نفسها من الاستقلال الذي نالته كردستان. المظاهرات لم تهدأ، إلا أنها، وفقاً للدراسة، ليست في السياق الذي حصلت به ثورات الربيع العربي، فهي جمعت بين شجب قطاعات عريضة من السكان

هناك ٤٠ شركة تعمل في كردستان بما في ذلك شركة اكسون موبيل وشيفرون وتوتال وجازبروم، وعلى الرغم من تهديد بغداد بإنهاء عقود شركات النفط العالمية التي توقع عقوداً مع حكومة إقليم كردستان إلا أن ذلك لم يردعها عن العدول بتوقيع عقود مع الأخيرة حتى الآن. وقد ردت حكومة بغداد بحجب مدفوعات عن الشركات النفطية العاملة في كردستان. وفي هذا الخصوص ادّعت الشركات النفطية العاملة في أربيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أنها تستحق ١,٥ مليار دولار، وفي بادرة استفزازية قامت بها حكومة المالكي عمداً، أقرّ قانون الموازنة الذي وافق عليه مجلس النواب في ٧ آذار/مارس ويشمل فقط ٦٤٨ مليون دولار خصصت لمتعاقدي النفط في كردستان، وهذا الرقم من شأنه تغطية سدس ما هو مطلوب ومع ذلك فإن شركات النفط ماتزال توقع صفقات مع أربيل. ولفتت الدراسة النظر إلى أنه **وعلى الرغم من استعداد حكومة إقليم كردستان لتحدي الحكومة المركزية علناً، إلا أنها لا تستطيع بيع النفط على نحو مستقل في السوق الدولية، على الأقل ليس على نطاق واسع، لأن خطوط الأنابيب تمر عبر الأراضي التي تسيطر عليها بغداد.** وفي هذا الخصوص فإن بعض النفط يهرب إلى إيران عن طريق الشاحنات، لكن المهم أنه في بداية كانون الثاني/يناير شرعت كردستان بنقل النفط الخام بالشاحنات من حقل طق طق، الذي تشرف عليه شركة جينيل الإنكلو-تركية، مباشرة إلى ميناء مرسين التركي، فالنقل عن طريق الشاحنات ليس حلاً على المدى الطويل، لهذا تنظر حكومة إقليم كردستان في تأسيس شبكة أنابيب ضمن إقليمها بطول ٧٥ كيلو متر من ميناء طق طق إلى الحدود التركية الذي ربما يرتبط بانسب النفط الممتد من كركوك الذي يعبر المناطق التي تسيطر عليها بغداد. **وجدير بالذكر أن جينيل انيرجي قد أعلنت استعدادها لتمويل المشروع المقدر أن تصل كلفته إلى ١٥٠ مليون دولار. إن العقبة الحقيقية تبقى سياسات المشروع وكذلك تأثيراته على كل من كردستان وتركيا.**

إقليم كردستان فإن هذه ليست القضية الأساسية طالما بقيت محتفظة بمواقعها في الحكومة المركزية بما في ذلك رئاسة الجمهورية، بل القضايا الحاسمة هي عدم وجود اتفاق على استغلال النفط والغاز في كردستان واكتشاف الشركات لحقول جديدة والعلاقة بين القوات العراقية والبشمركة ووضع كركوك. **وكشفت الدراسة عن أن الصراع بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية حول النفط والغاز يجد جذوره في غموض الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الذي هو على الرغم من النص وبوضوح تام على وجوب أن تؤول جميع عائدات النفط والغاز إلى الحكومة المركزية وأن توزع فيما بعد بين الأقاليم والمحافظات، إلا أنها مع ذلك غامضة للغاية إذ لم توضح ما إذا كان من حق كردستان توقيع عقود جديدة لاستغلال حقول النفط والغاز على أراضيها. ومن هنا فإن حكومة إقليم كردستان تصرّ على حقها في ذلك فيما تؤكد الحكومة المركزية على وجوب أن تكون جميع العقود موقعة من قبلها.**

إن الولايات المتحدة في ذروة نفوذها لم تتمكن من جعل الطرفين يتفقان على قانون النفط والغاز لتبقى المشكلة معلقة إلى اليوم. إن غموض الدستور المشار إليه آنفاً لم يمنع حكومة إقليم كردستان من التحرك بقوة لتدشين حقول نفط وغاز جديدة وكذلك تقديم عقود تقاسم الإنتاج السخية للشركاء الأجانب الذين يفضلونها على تلك التي تقدمها حكومة بغداد. في البداية لم تكن سوى شركات نفطية صغيرة تعمل في بيئة قلقة ولكن سرعان ما تغير الوضع وأثبتت تلك البيئة بأنها واعدة للغاية، علاوة على ذلك فإن المناخ الأمني وبيئة العمل قد تحسنت في كردستان بسرعة كبيرة الأمر الذي يجعل من السهل العمل فيها أكثر من أي مكان آخر في العراق. ووفقاً لأرقام أوبك فإن كردستان تضم ٤٣,٧ مليار برميل من احتياطيات النفط المؤكدة فضلاً على ٢٥,٥ مليار من الاحتياطيات غير المؤكدة، وعلى الرغم من أنها أقل من بقية مناطق العراق بكثير إلا أنها ماتزال كبيرة. وبحلول عام ٢٠١٢ فإن



القوي في الداخل لكن لا يمكنه التحكم بالأحداث

الإقليمية. دولياً فإن الحكومة المركزية بعد الانسحاب الأمريكي ضعيفة ومعزولة وتتأثر بالأحداث خارج الحدود لكنها لا تستطيع التأثير فيها وإيران الداعم الوحيد للمالكي - ونظام الأسد - إلا ان ذلك ليس ذا فائدة للعراق. وبعد مغازلة المالكي لكل من إيران والولايات المتحدة في انتخابات عام ٢٠١٠، اختار في نهاية المطاف الوقوف إلى جانب المعسكر الإيراني فهو يلعب بالورقة الشيعية داخل البلاد ويدعم إيران في سياساتها حيال سوريا. فهو يعادي صراحة المتمردين في سوريا كما لا يستجيب للضغوط الأمريكية بشأن إحباط نقل الأسلحة عبر أجواء العراق من إيران إلى سوريا. ومن جانب آخر فإن الأنظمة العربية السنية، ولاسيما في منطقة الخليج، تنظر إلى المالكي بعين الريبة والشك لأنه من الطائفة الشيعية ولم يرحبوا به أبداً للعودة إلى الحوض العربي وان مشاركة العراق في اجتماعات الجامعة العربية كانت شكلية. حتى تركيا التي كانت على قناعة بأنه يمكنها الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع حكومة بغداد بعد إسقاط صدام حسين مع إقامتها علاقات سياسية واقتصادية متينة مع كردستان، فإنها قد تخلت عن المالكي على ما يبدو. ومن هنا فالمالكي الآن معزول في المنطقة التي تنظر إليه على أنه موالٍ لإيران وبيدقاً للعبتها في المنطقة. ومن الصعب تصوّر إمكانية الحصول على دعم الولايات المتحدة ولاسيما في ظل إدارة أوباما التي لا ترغب بأن تكون ضالعة بشدة في السياسات الفوضوية للشرق الأوسط. ومن هنا فالحكومة المركزية كما هو الحال حكومة إقليم كردستان لديها القليل من الخيارات في تحالفاتها الخارجية في منطقة تضم أنظمة استبدادية ومركزية، واستقلال كردستان لن يكون مرحباً به من قبل أي بلد في المنطقة. إن الولايات المتحدة تعارض بشدة إضعاف وحدة العراق، لكن مع ذلك فمن غير المرجح أن تفعل أي شيء في سبيل ذلك. إن سوريا وإيران وتركيا التي تضم أقلييات كردية طالما عارضت الحكم الذاتي في العراق، إلا ان تركيا، كما ورد آنفاً، قد تغير نهجها ومن المرجح أن

ان مد خط الأنابيب بشكل مباشر إلى الحدود التركية من المحتمل أن يحرر كردستان من الاعتماد المالي على بغداد لكنه يُثير سؤالين مهمين في هذا السياق مفادهما: هل كردستان مستعدة للاستقلال مع كل النتائج الدولية والإقليمية المترتبة على ذلك؟ وهل ستسمح تركيا لذلك أن يحصل؟ موقف تركيا السابق في استحالة قبول فكرة استقلال كردستان قد تغير بشكل كبير في العشر سنوات المنصرمة، فتركيا قد قبلت الحكم الذاتي لكردستان ورجال الأعمال الأتراك استثمروا بكثافة فيها، لكن تركيا أيضاً سعت للاحتفاظ بعلاقات طيبة مع بغداد في سياق سياستها القاضية بإقامة علاقات جيدة مع كل الجيران. مع ذلك فإن العلاقات بين أنقرة وبغداد قد تدهورت لأن العلاقات بين البلدين تأثرت بالسياسات الدولية المرتبطة بالأزمة السورية. والموقف التركي من قضية خط الأنابيب الكردستاني - التركي غامض بشدة حتى الآن، فالتقارير التي ظهرت في شباط/فبراير الماضي التي تضمنت أن تركيا سوف لن تسمح بمد خط الأنابيب من دون موافقة بغداد لم تؤكد الحكومة التركية ولم تنكرها. واستطردت الكاتبة موضحة الإشكالية الأخرى بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان وهي وضع القوات الكردية المعروفة بالبشمركة ودمجها ضمن قوات الأمن العراقية ومخصصاتها في الموازنة التي هدد المالكي بعدم دفع رواتب أفرادها وكذلك وجود تلك القوات على مقربة من بعضهما البعض الآخر ولاسيما قوات دجلة. في المناطق المتنازع عليها، وما يرتبه ذلك من احتمال وقوع مصادمات بين الطرفين.

تأثير السياسات الإقليمية:

إن نتائج المواجهة بين الحكومة التي يهيمن عليها الشيعة من جهة والمعارضة السورية وحكومة إقليم كردستان من جهة أخرى لا تحدث في فراغ. إن النتيجة في الواقع ستعتمد كثيراً على تأثيرات ما سيحدث في المنطقة على التفاعلات الداخلية العراقية. المالكي أظهر قدراً كبيراً من البراعة السياسية حتى الآن في فرض نفسه كرجل العراق

المدن تهيمن عليها الميليشيات المتناحرة كما حدث في ليبيا. وربما تكون تحت سيطرة الجماعات الإسلامية الراديكالية التي لديها اليد الطولى في القتال، أو السيناريو الذي يبعث على التفاؤل هو أن تتجنب سوريا الكارثة وتشكل حكومة وحدة لكل البلاد ومهما يكن من أمر تلك السيناريوهات فهي بالمجمل ستؤثر بشكل كبير على السنة العراقية سواء أكان بالسلب أو الإيجاب إذ من الصعب التكهّن بذلك.

العراق بعد عشر سنوات من الغزو

بهذا العنوان اختتمت الكاتبة دراستها مؤكدة أن الولايات المتحدة تدخلت في العراق منذ عشر سنوات خلت بناءً على افتراضين، الأول: إن صدام حسين كان يشكل تهديداً ولا بد من القضاء عليه، والثاني: إن الولايات المتحدة يمكن أن تجعل العراق صديقاً أقل خطورة، الأمر الذي من شأنه أيضاً أن يجعل المنطقة بالكامل أقل خطورة. ففيما يتعلق بالافتراض الأول ما يزال الجدل في الولايات المتحدة بخصوص مدى مصداقيته على الرغم من أنه أصبح لاقيمة له، لأن الغزو حصل والتبعات التي تترتب عليه لا رجعة فيها. أما الافتراض الثاني فهو خاطئ لأن **الولايات المتحدة لم تكن قادرة على التحكم في إعادة إعمار العراق ناهيك عن المنطقة برمتها؛ فالعراق اليوم منقسم بشدة وغير مستقر وليس من المؤكد أن يبقى متماسكاً وموحداً والمنطقة أكثر خطورة من أي وقت مضى. وفي الوقت الذي كانت فيه إدارة بوش تتوقع أن تدخلها في العراق سيؤدي إلى ولادة شرق أوسط جديد غير أن المنطقة، وبعد مرور عشر سنوات، أصبحت مختلفة جداً والتحويلات فيها مستمرة ومن ثم فإن الشرق الأوسط لم يصبح كما تمنت الولايات المتحدة، إذ تشكل ملامحه من قبل قوى خارجة عن سيطرتها.**

يستمر طالما تحاول أنقرة التفاوض لحل مشكلة الكرد لديها. حتى الآن حاولت حكومة إقليم كردستان عدم استفزاز سوريا وإيران ونأت بنفسها عن الأقليات الكردية في البلدين لكن مع إضعاف نظام الأسد فإن كردستان لم تعد قادرة على الاحتفاظ بموقفها حيال الكرد السوريين، إذ فقد الأسد السيطرة على شمال سوريا، بما في ذلك المناطق الكردية، وهذا يؤثر على كردستان العراق، وهذا التحدي كان شديداً لرئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني الذي يسيطر حزبه (الحزب الديمقراطي الكردستاني) على الجزء المتاخم لسوريا، ويتدفق اللاجئين العنيفة، والأهم من ذلك الحاجة لدعم المقاتلين الكرد السوريين الذين يقاتلون ضد الأسد. وفي هذا السياق فإن مسعود برزاني قد اعترف بأن كردستان كانت تدرّب الكرد السوريين الهاربين من الجيش السوري على الأغلب. إن **الديناميات الإقليمية الجديدة جعلت من المستحيل تقسيم مشاكل الكرد في كل بلد يتواجدون فيه على الرغم من عدم حصول تغيرات جوهرية.** أما بالنسبة لسنة العراق فإن الحرب في سوريا قد بعثت الأمل على الأقل وربما الإمكانية الفعلية لتغيير وضعهم الحالي. **فالسنة حتى الآن هم الخاسر الأكبر من التحولات الحاصلة، فقد حصل الشيعة على السلطة وحقق الكرد الحكم الذاتي، لكن السنة لم يحصلوا إلا على القليل جداً من المكاسب كما أن تأثيرهم في الحكومة المركزية ضعيف، بعد أن خسروا المعارك السياسية الكبرى مع المالكي ولم يغيّر من وضعهم لاتزايد العنف ولا المظاهرات السلمية.** إلا ان انهيار النظام السوري من الممكن أن يعطي السنة العراقيين حلفاء طالما ستؤول الأمور في النهاية إلى أن يحوز السنة معظم السلطة في سوريا لكن من سيمارس السلطة بالتحديد فهذا أمر غير مؤكد. **فسوريا ربما ستتحوّل إلى فيسيفساء من دويلات**



التداعيات الاستراتيجية للتحوّل نحو المصادر غير التقليدية للنفط

ترجمة وتلخيص: حسين باسم
مراجعة: د. نصر محمد علي

الكاتبان: ديبورا غوردون وكريس مالنز
مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي - ٢٠١٣/٦/١٩

يجب التفكير بالنفط بطريقة جديدة كلياً، بحيث ينطوي على الكشف عن مجاهيل جديدة للنفط والتحقيق حول الغموض المحيط بالجيل المقبل من النفط الذي يتعلق بمختلف مجالات التكنولوجيا والمناخ والاقتصاد وسياسة الإنتاج. لكن مع التحولات العميقة في مجال النفط توجب على صنّاع القرار إيجاد وسيلة لتحقيق التوازن بين القيمة الاقتصادية الهائلة الواعدة للنفط وبين التهديدات الضخمة التي يشكلها على العالم عبر تعريضه المناخ والبيئات المحلية للخطر

وموجة حرارة حارقة، واعصار مميت. على هذا النحو تتصاعد دلائل تغير المناخ، وان التهديدات المستقبلية أصبحت مشاكل الوقت الحاضر. وهناك نماذج متطورة تتنبأ بالانحرافات عن الأنماط المألوفة، تُشكل حالياً وميضاً أحمر للتحذير، ولكن ليس هناك طريقة لمعرفة ما إذا كان هذا يقنع صنّاع القرار للتحرك!!

فإذا كان هناك زحماً كافياً للتصرف، حينها سيكون الوقود الأحفوري هو المستهدف الرئيس. فالمواد الهيدروكربونية القابلة للاحتراق تُنتج ثاني أكسيد الكربون. ويتصدر النفط كأكبر مصدر لانبعاث ثاني أكسيد الكربون في الولايات المتحدة بنسبة ٤٣٪. متجاوزاً بذلك النسبة المنبعثة من الفحم أو الغاز الطبيعي. وبمجرد إطلاق انبعاثات ثاني أكسيد الكربون هذه، ستستمر لعدة قرون، والمناخ لن يسترد إلا القليل من خصوصياته اللازمة ولن يتعافى إلا على مدى آلاف السنين.

وعلى الصعيد العالمي، فإن التأثيرات المناخية المحتملة مدفوعة بإغراء وضخامة موارد النفط الهائلة.

«مع تحول الندرة إلى وفرة وإلى خيارات تجهيز متنوعة، فإن صنّاع القرار بحاجة إلى وضع قواعد جديدة للقرن المقبل بكل ما يتعلق بالنفط». بهذه العبارة يستهل الكاتبان في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ديبورا غوردون وكريس مالنز مقالهما المثير.

ثم يشرعان بالإسفار عما تناولاه بالتحقيق والدراسة موضحين أن سوق النفط التي تعد بطيئة التغيير في السابق، يجري تحويلها اليوم بطرق لم تكن متصوره قبل بضع سنوات. فمع حلول عام ٢٠٢٠ من المتوقع أن تكون الولايات المتحدة أكبر منتج نفطي في العالم وكذلك أكبر مستهلك ومصدر للمنتجات البترولية.

فالتحولات العميقة في مجال نفط أمريكا الشمالية توجب على صنّاع القرار إيجاد وسيلة لتحقيق التوازن بين القيمة الاقتصادية الهائلة الواعدة للنفط وبين التهديدات الضخمة التي يشكلها على العالم عبر تعريضه المناخ والبيئات المحلية للخطر. إحساس جديد بالإلحاح يتشكل مع كل عاصفة غريبة وحالة جفاف تاريخي وفيضانات لم يسبق لها مثيل،

التقديرات إلى أن الموارد النفطية في الصين، وروسيا، وأمريكا الجنوبية، وأماكن أخرى مجتمعة أكبر من تلك الموجودة في الولايات المتحدة.

ويمكن لتلك الموارد أن تكون متميزة عن النفط التقليدي، من حيث ثقلها ولزوجتها، الأمر الذي سيؤثر على الإنتاج والنقل والتكرير ومن ثم العوائد فضلاً على اختلاف الخصائص الكيميائية لهذه المواد عن النفط الخام، خاصة إذا علمنا أن هناك تقنيات جديدة يستمر تطويرها لتحويل المواد الهيدروكربونية الخام إلى منتجات بترولية عالية القيمة التي تختلف تكاليفها الاقتصادية والبيئية.

أما فيما يتعلق بالتوقعات حول المسائل الاقتصادية والسوقية المتعلقة بمجال النفط فقد استطرده الكاتبان بالحديث في هذا المجال وأشارا إلى أنه ومنذ بداية الثورة الصناعية، استهلك العالم ما يقدر بنحو ١,٢ تريليون برميل من النفط. وهو أكثر السلع المتداولة في العالم ويحتوي على مجموعة متنوعة من استخدامات التسويق، وان المنتجات النفطية يمكن العثور عليها اليوم ضمن ما يقدر بـ ٦٠٠٠ من المنتجات المختلفة، بما في ذلك حفاظات الأطفال، والعطور، والطلاء، والزجاجات البلاستيكية. إلا انه ما تزال كميات النفط الحالية التي يمكن الوصول إليها غير معلومة بشكل دقيق، طالما يجري اكتشاف موارد جديدة باستمرار. ووفقاً للحسابات الاقتصادية اليوم فإن الاحتياطيات النفطية الممكن استخراجها من الناحية التكنولوجية والأسعار الحالية واعتماداً على الطلب تقدر بـ ٦,٥ تريليون برميل. ومع ذلك، تشير التجربة إلى أن نصيب النفط القابل للاستخراج ينمو بالاعتماد على تغيير الظروف الاقتصادية

وكما يتم إنتاج مشتقات نفطية جديدة، فإنها تفاقم بشكل جدي من وضع المناخ العام الذي أصبح هشاً بالفعل. لذا يجب التفكير بالنفط بطريقة جديدة كلياً، بحيث تنطوي على الكشف عن مجاهيل جديدة للنفط والتحقيق حول الغموض المحيط بتلك المجاهيل التي تتعلق بمختلف مجالات التكنولوجيا والمناخ والاقتصاد وسياسة الإنتاج، ومن ثم فإن ردم الهوة الموجودة بالمعلومات وتطوير سياسات نفطية قوية سوف يكون أمراً حيوياً لكل من أمريكا والعالم.

ثم ينتقل الكاتبان ليسلطوا الضوء على آلية الانتقال والتحول من شحة النفط إلى وفرته بالقول: «إن الفهم الأمريكي الحالي للموارد النفطية والأسواق النفطية قد تشكل وفقاً لمبادئ استقرت ولمدة طويلة تقوم على ندرة النفط، أدارت الجزء الأكبر من نفط العالم من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، واعتماد الولايات على نفط مستورد وغير محلي، وعدم استقرار الأسواق يعود إلى ارتفاع الأسعار، وعدم وجود بدائل جاهزة، ولكن الظروف تتغير بسرعة، حيث إن القطاع النفطي يمر الآن بتحولات هائلة تتطلب من الأميركيين تحدي الفهم التقليدي وإعادة تثقيف أنفسهم».

فعلى الرغم من عدم وجود وسيلة للتحقق من كمية النفط التي ما تزال مخزونة في باطن الأرض، لكن التقديرات تشير إلى أن هناك كميات هائلة من النفط في حدود عشرات التريلونات من البراميل، وغالبية نفط غير تقليدي.

أمريكا الشمالية حالياً هي في مركز هذا التغيير الديناميكي، وتقوم الأدلة على أن هذا التحول غير العادي سوف يحدث في أماكن أخرى أيضاً، إذ تشير

والتقدم التكنولوجي.

وفي هذا المجال يوضّح الكاتبان كيف يجري **تحول السوق** بقولهما بعدم توقّع الطفرة غير الاعتيادية التي وقعت في إنتاج النفط في أمريكا الشمالية، حيث عُدت الولايات المتحدة متراجعة في إنتاج النفط والغاز الطبيعي، وأنه ليس من المتوقع أن ترتفع مستويات الإنتاج في كندا أيضاً. ففي عقد السبعينات من القرن الماضي ارتفعت الأسعار بسبب أزمتين نفطيتين ولدتا بسبب مخاوف من تناقص الإمدادات. وبعد جيل، دفع **تطور التكنولوجيا للمغامرة في إنتاج نفط غير تقليدي**، بدءاً في أمريكا الشمالية، على شكل نفط رملي ونفط صخري، وفي الوقت ذاته، تمكنت تكنولوجيات جديدة من تحويل **الغاز والفحم إلى سوائل**، وخلق فرص تسويقية كبرى للقبض على الإيرادات، وتوليد التدفقات النقدية، وتسهيل زيادة الإنتاج. بيد أن تحوّل الأسواق بسبب دوافع الأسعار غير أكيد. وان توقعات الطلب على النفط، ومزيج مصادر الطاقة، واستهلاك المنتج هي أوجه عدم يقين إضافية بسبب كون هذا القطاع العملاق يتصف بكونه بطيء التغيير في العادة، ولكن من المتوقع أن يكون ديناميكياً، مما يثير تساؤلات حول الاستثمارات النفطية، ومعدلات الإنتاج، والابتكارات وأسعار النفط في المستقبل.

وفي هذا المجال المتعلق **بالتوقعات النفطية**، أشار الكاتبان إلى كيفية حصول تغيير **المخاطر تبعاً لتغيرات السوق** وأشارا إلى أن الضغوط الاقتصادية على إنتاج النفط هائلة، حيث إن الموارد في النفط الرملي وحدها تُقدّر بمئات التريلونات من الدولارات، هذه القيمة المحتملة تُنتج زخماً سوقياً عنيداً

لتطوير آفاق المستقبل. غير أن هناك مخاطر

تتغير جنباً إلى جنب مع هذه الزيوت نفسها. هذه التطورات في قطاع النفط لها تداعياتها، كالتأثير على تغيير المناخ، فمع العلم بوجود أدلة على وضع بعض شركات النفط «أسعار ظل» على الكربون المنبعث لتقييم المخاطر الناتجة من التطبيقات المستقبلية المتعلقة بسياسات المناخ، بيد أن ذلك ليس ممارسة عالمية. وان محدودية نطاق تسعير الظل غالباً ما لا تراعي سوى التأثيرات المناخية المصاحبة لاستخراج النفط وغير مكترثة باحترق المنتجات النفطية، لذا فإنه من غير الواضح آلية احتساب المخاطر المناخية في عمليات تقييم المشروع.

واستمراراً في المجال نفسه المتعلق **بالتوقعات النفطية**، ولكن فيما يخص **البنية التحتية للاستثمارات**، أبرز الكاتبان بأنه قد تم بالفعل استثمار أكثر من تريليون دولار في آبار النفط والمصافي وخطوط الأنابيب، ومحطات الخدمة في الولايات المتحدة وحدها، وسيتم استثمار تريليونات أكثر على مدى العقد المقبل.

هنا تُثار إشكاليات تتعلق بالبنية التحتية الخاصة بالموارد النفطية الجديدة والكلف المترتبة على إحلالها محل البنية التحتية القائمة والوقت المستغرق في ذلك.

واستمراراً في المجال نفسه، ومن **جانب تغيير الصناعة وأثارها الاقتصادية والسوقية**، فقد أشارت الدراسة إلى أن الصناعة النفطية تتغير جنباً إلى جنب مع تغيير النفط نفسه، **فشركات النفط العالمية مثل إكسون موبيل وشل، التي هيمنت تاريخياً على**

كما في الولايات المتحدة، فقد تم اعتماد تقنيات إنتاج غير تقليدية كالتكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، التي يتم استخدامها لتحرير موارد النفط والغاز العالقين في الصخور بشكل محكم. إن جيولوجية النفط الصخري، غالباً ما تكون موزعة في مناطق واسعة غير مجتمعة في أماكن محدودة، الأمر الذي يؤثر على معدل الإنتاج في المدى الطويل، وبينما يميل النفط الصخري إلى النفاذ بسرعة أكبر من النفط التقليدي، إلا أنه يتميز بإمكانية التنقيب مراراً وتكراراً. وعلى هذا النحو، فإن التوقعات طويلة الأجل للنفط والغاز الصخري توعدهم بالازدهار والإنتاج بشكل كبير وبإمكانية حفر ملايين الآبار.

وفي هذا المجال **المتعلق بالتصدي لتعقيدات المسائل التكنولوجية وارتباطها بالمناخ**، تناقش الدراسة كيف يجري **تغيير عمليات التكسير وأثار ذلك على المناخ**. فبمجرد استخراج الزيوت الخام المختلفة ستتطلب أساليب تكرير متنوعة لتحويلها إلى منتجات بترولية. وعند التكسير، فإن المواد الأولية الثقيلة تُنتج مشتقات نفطية قيّمة ومنها البنزين والديزل أكثر مما هو الحال عليه في النفط التقليدي الخام. واعتماداً على نهج التكسير المعمول به، فسوف تكون هناك نواتج مختلفة إلى حد كبير فضلاً على التأثيرات البيئية المصاحبة.

واستشرافاً للمستقبل، فإن تغييرات إضافية في عمليات وتقنيات التكسير بدأت تلوح في الأفق. إذ أصبح من الممكن تحويل الهيدروكربونات الغازية والصلبة إلى منتجات بترولية سائلة خارج قطاع التكسير التقليدي، فما يسمى بتكنولوجيات الـ«XTL» التي تعني تحويل واختزال «أي شيء إلى

أسواق النفط، قد فقدت قوتها السوقية لصالح شركات النفط الوطنية. فاليوم شركة أرامكو السعودية وشركة غازبروم الروسية وشركة النفط الوطنية الإيرانية هي أكبر شركات النفط والغاز في العالم. إن إنتاج النفط المؤمم حالياً يفوق ما تنتجه شركات النفط الدولية بنسبة ثلاثة إلى واحد، غير أن ظهور النفط الصخري لا يلعب كمنقطة قوة لكل من رواد الصناعة النفطية التقليدية الخاصة والمؤممة، وإن التساؤلات المطروحة الآن هي حول ما إذا كانت شركات القطاع الخاص ستغامر بالاستثمار والدخول بالأراضي الاتحادية وإلى أي مدى.

أما فيما يتعلق **بالتصدي لتعقيدات المسائل التكنولوجية وارتباطها بالمناخ**، فقد تناوله الكاتبان عبر الإشارة إلى تشبث شركات النفط الدولية والوطنية والخاصة بالاستثمار في مجال النفط، وإمكانية تحوّل بعضها للاستثمار في مجال الغاز الطبيعي، كما اتضح من شراء شركة إكسون موبيل لشركة الغاز الطبيعي العملاقة XTO. إلا أنه من غير المرجح لهذه الشركات أن تقوم بالاستثمار في أنواع الوقود الحيوي، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، أو الطاقة النووية، وإن ارتفاع أسعار النفط ينعش استثماراته، ولا يصب في صالح البدائل، **لذا ومن أجل منح النفط فرصة ضد التحدي المتمثل بالبقاء تحت عتبة ظاهرة الاحتباس الحراري التخريبية يتطلب ذلك فهما أشمل بكثير مما هو عليه الآن لزيوت الغد ومدخلات الطاقة وانبعاثات الكربون المرتبطة بتنميتها وتحويلها واستخدامها.**

وفي الوقت الذي يحتاج فيه استخراج النفط التقليدي إلى أبسط الطرق إلا أن الموارد النفطية غير التقليدية تحتاج إلى تدابير إضافية لاستخراجها



فرض الضريبة على الكربون المنبعث، أما غير المباشرة، فقد تكون من خلال وضع أنظمة ولوائح للحد الأقصى لهذه التجارة.

ويختتم الكاتبان بالقول: «ومع تكاثر الزيوت العالمية، تبرز الحاجة إلى المزيد من الشفافية، إذ إن وضع مؤشر للنفط يُبرز أي المراتب يحتلها بين زيوت عالمية عديدة تبعاً لتأثيراته النسبية في دورة حياة الغازات الدفيئة، يساعد صناع القرار في إعطاء الأولوية للتركيز على تطوير أي من الزيوت، وتحديد أيٍّ منها يشكل خطراً أكبر على المناخ، ومن ثم زيادة المنافسة بين الزيوت من أجل تقليص تأثيراتها النسبية في دورة حياة الغازات الدفيئة. وعند تصنيف هذه الزيوت، يتعين على صناع القرار تحديد الأولويات للحفاظ على معظم الزيوت كثيفة الكربون مؤمنة في داخل الأرض وتخفيض كثافة الغازات الدفيئة في المنتجات البترولية، والتعاطي مع البترول ومشتقاته بأكبر قدر من الكفاءة. فمن حيث السياسة العامة، يجب وضع استراتيجية نפט ناجحة تعتمد على تفريق الزيوت بواسطة تسعير الكربون، وعدم تشجيع تطوير الزيوت عالية الكربون، واعتماد معايير كفاءة السيارة، وإنتاج مركبات الوقود البديل، والتأكد من أن زيوت الغد لن تزيد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.»

ومع تحول الندرة إلى وفرة وإلى خيارات تجهيز متنوعة، فإن صناع القرار بحاجة إلى وضع قواعد جديدة للقرن المقبل بكل ما يتعلق بالنفط.

سوائل» تشير إلى أي تكنولوجيا تقوم بتحويل المواد الكربونية إلى وقود سائل، ويمكنها تحويل الغاز الصخري وهيدرات الميثان إلى وقود سائل أو تسيل الكتلة الحيوية أو الفحم الحجري. هذه التقنيات هي طاقة كثيفة للغاية وتمثل أعمق التغيرات الأساسية في تحويل الكربون إلى الوقود السائل.

غير أن طرق تكرير الزيوت غير التقليدية تستلزم استخدام تقنيات تحويل غاية في التعقيد لتحقيق أقصى إنتاج من البنزين والديزل وتقليل كميات بقايا الوقود، مما يزيد كمية انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري بما يُقدَّر بأربع مرات أو أكثر مقارنةً بالأساليب البسيطة في تكرير الزيوت الأخف وزناً.

ثم يتحوّل الكاتبان ليعرجا على خيارات التعاطي مع السياسات النفطية عبر التأكيد على وجود صلة لا تنفصم بين احتراق النفط وتغير المناخ وبهذا يؤكدان على الخيارات الهامة التي تواجه صناع القرار، فمع تحول أسواق النفط، تبرز الحاجة عندئذ بشكل ملح لوضع سياسات جديدة للتعامل مع مجموعة غير متجانسة من الهيدروكربونات تعجل في استبدال الخام التقليدي، توجب معالجة الآثار البيئية الكاملة الناتجة عن استخراج النفط وتكريره واستهلاك المنتجات البترولية. وان الحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري يتطلب إدخال استراتيجيات العرض والطلب المباشرة وغير المباشرة في التكاليف المرافقة لجميع أنحاء سلسلة توريد النفط. حيث تلعب الأسعار دور الاستراتيجيات المباشرة، مثل

أعضاء في مجلس الشيوخ يحذرون أوباما قبل زيارة زعيم العراق

ترجمة: ميثم كاظم
مراجعة: د. نصر محمد علي

الكاتبان: مايكل غوردون / مراسل عسكري لصحيفة النيويورك تايمز.

واريك شميت / كاتب في الصحيفة نفسها

نيويورك تايمز - ٢٩ / ١٠ / ٢٠١٣

إن استمرار الدعم الأميركي للعراق يعتمد بشكل كبير على استعداد المالكى لتقاسم السلطة مع الأقليات السنية والكرديّة في بلاده، ومن هنا فإن درجة الدعم الأميركي بخصوص المساعدة الأمنية ومبيعات الأسلحة سوف تتأثر بـ «استراتيجية الحكم» التي يتبناها

شيعي أصبح رئيساً للوزراء في العام ٢٠٠٦ بدعم من السفير الأمريكي في بغداد، بأن لديه نزعات طائفية وسلطوية. تلك النزعات، وفقاً لما كتب أعضاء مجلس الشيوخ، جعلت العراق أرضاً خصبة لمزيد من المسلحين الذين كانوا يقومون بهجمات بوتيرة متزايدة. «هذا الفشل في نظام الحكم يدفع بالعديد من العراقيين السنة إلى أحضان تنظيم القاعدة في العراق ويقود إلى تأجيج وتصاعد العنف»



جاء ذلك في الرسالة الخطية. وفي وقت سابق من يوم الثلاثاء، تحدث اثنان من أعضاء مجلس الشيوخ بغضب في مقابلات منفصلة عن فشل السيد المالكى في توحيد الفصائل المتنافسة في العراق. «إن لديه الكثير من العمل للقيام به من أجل توحيد الفصائل المتنوعة في بلاده»، كما أكد على ذلك السناتور الديمقراطي كارل ليفين الذي يرأس لجنة القوات المسلحة. وانتقد الأخير أيضاً السيد المالكى لإذعانه، إن لم يكن تيسيره، لجهود إيران

فيما يتوجّه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكى إلى واشنطن يوم الثلاثاء، أرسلت مجموعة مؤثرة من أعضاء مجلس الشيوخ رسالةً شديدة اللهجة إلى الرئيس أوباما تحذره من أن «سوء إدارة»

السيد المالكى للسياسة العراقية ساهم في تصاعد العنف هناك.

وقد ألمح السيد المالكى، الذي من المقرر أن يجتمع بالسيد أوباما يوم الجمعة، إلى أنه يريد من الولايات المتحدة أن تقدم للعراق أسلحة

متطورة، بما في ذلك طائرات هليكوبتر هجومية من طراز أباتشي، تمكّن الحكومة العراقية من محاربة تنظيم القاعدة في العراق وغيرها من الجماعات المتمرّدة.

الرسالة التي وقّعها شيوخ من الحزبين (الديمقراطي والجمهوري)، سعت إلى جعل السيد المالكى على بينة من أن استمرار الدعم الأميركي للعراق يعتمد بشكل كبير على استعداده لتقاسم السلطة مع الأقليات السنية والكرديّة في بلاده.

وكثيراً ما اتُّهم السيد المالكى، وهو سياسي



وحث أعضاء مجلس الشيوخ، في رسالتهم، الرئيس على تكثيف الجهود الأمريكية لمساعدة قوات الأمن العراقية لمحاربة الجماعات الإرهابية، ولا سيما من خلال زيادة تبادل المعلومات الاستخبارية.

وفي الوقت الذي لم يُفصح فيه أعضاء مجلس الشيوخ عن أن هذا الدعم يجب أن يُحجب إذا لم يتبنّى المالكي نهجاً تشاركياً في الحكم، إلا أنهم في الوقت نفسه حذّروا من أن درجة الدعم الأميركي للمساعدة الأمنية ومبيعات الأسلحة سوف تتأثر بـ«استراتيجية الحكم» التي يتبناها المالكي.

وثمة قلق كبير بين أوساط العديد من أعضاء مجلس الشيوخ من أن الأسلحة الأميركية المقدمة إلى الحكومة العراقية قد يتم استخدامها من قبل المالكي للقضاء على خصومه السياسيين. وكشفت النيويورك تايمز أن المالكي من المقرر أيضاً أن يجتمع مع نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن، ووزير الدفاع تشاك هيغل وغيره من كبار المسؤولين.

وقد صرّح المالكي في بغداد قبل أن يتوجه إلى واشنطن أن أولويته تتمثل في الحصول على الدعم المتمثل بالأسلحة الأمريكية وغيرها من أشكال المساعدات الأمنية. وأكد قائلاً: «سوف نناقش قضايا الأمن والاستخبارات، فضلاً عن الأسلحة التي يحتاجها الجيش لمحاربة الإرهاب».

في نقل الأسلحة إلى الرئيس السوري بشار الأسد، وذلك باستخدام المجال الجوي العراقي، «قد سمح بالرحلات الجوية للطائرات الإيرانية، لتزويد سوريا بالأسلحة».

السيناتور الجمهوري البارز بوب كروكر من ولاية تينيسي، عضو لجنة العلاقات الخارجية، الذي سيجتمع مع السيد المالكي يوم الأربعاء، كان أكثر انتقاداً لرئيس الوزراء العراقي. وقال: إن «ما فعله خلق حالة يكون فيها السكان أكثر تقبلاً لما يقوم به تنظيم القاعدة هناك بسبب إخفاقه في إشراك الجميع».

وبخصوص الإعراب عن الاستياء إزاء عدد التفجيرات المتزايد والوضع الأمني المتدهور في العراق، يبدو أن أعضاء مجلس الشيوخ أخذوا أيضاً بلوم السيد أوباما لعدم إبداء الصراحة حول التطورات هناك. وأكدت الرسالة أن زيارة المالكي ستكون فرصة لأوباما «لإعادة إشراك الشعب الأمريكي بالأهمية الاستراتيجية المستمرة للعراق».

آخر القوات الأميركية غادرت العراق في نهاية العام ٢٠١١ بموجب اتفاق وقّعه الرئيس جورج دبليو بوش مع المالكي. وقد وقّعت الولايات المتحدة والعراق على اتفاق يدعو للتعاون بشأن القضايا الأمنية والاقتصادية. لكن المنتقدون يقولون: إن هذا التعاون لم ينضج بشكل كامل أبداً.

استراتيجية شاملة ومستدامة لإنتاج النفط وتسويقه

إعداد: د. حيدر حسين آل طعمة

٧,٥ مليون برميل منها لأغراض التصدير بحلول العام ٢٠٢٠.

كما أشار إلى أن «المرحلة المقبلة ستشهد مد خطوط أنابيب جديدة عبر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، لتتوسع منافذ التصدير التي ستحتاج إلى تطوير البنى التحتية في هذا القطاع». وذكرت (رويترز)، نقلاً عن الشهرستاني، أن الحكومة المركزية العراقية طلبت من إقليم كردستان

شبه المستقل ربط خط الأنابيب الجديد بخط يربط بين كركوك وميناء جيهان في تركيا وذلك بما يسمح لبغداد بقياس مستوى تدفق النفط الخام. وذكر بأنه طلب من حكومة

كردستان ربط الخطين قبل محطة الضخ لتحديد حجم تدفقات الخام غير أن بغداد لم تتلق أي رد.

ومن المتوقع أن تنتهي كردستان من خط الأنابيب الجديد وطاقته ٣٠٠ ألف برميل يومياً في الأسابيع المقبلة وهو ما سيعزز سيطرة حكومة الإقليم على الموارد المتنازع عليها مع بغداد.

كشف نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني عن العمل على تنفيذ استراتيجية شاملة ومستدامة لإنتاج النفط وتسويقه تجعل العراق في قلب سوق الطاقة العالمية، مشيراً إلى أن أبرز أهداف هذه الاستراتيجية مد خطوط أنابيب جديدة إلى البحرين الأبيض المتوسط والأحمر عبر الأردن، فضلاً عن توفير نظام لضخ النفط الخام.

الشهرستاني قال في كلمة ألقاها بمنتهى أسواق الطاقة الخليجي الثالث في (٢٤ ايلول)، المنعقد في مدينة دبي الإماراتية: إن «العراق يعمل على تنفيذ استراتيجية إنتاج وتسويق شاملة ومستدامة، مما سيجعله

في قلب سوق الطاقة العالمية نظراً لموارده الهيدروكربونية الضخمة»، مشيراً إلى أن تنفيذ تلك الاستراتيجية سيعود بأعلى درجات النفع الاقتصادي للشعب العراقي.

وأضاف الشهرستاني، أن من أبرز أهداف هذه الاستراتيجية زيادة الإنتاج النفطي من المستوى الحالي الذي يبلغ ٣,٣ مليون برميل يومياً إلى ٩ ملايين برميل يومياً، سيخصص



وزارة النفط: مشروع أنبوب نفط البصرة - العقبة يسير بسلاسة

إعداد: د. حيدر حسين آل طعمة

من الإجراءات»، مشيراً إلى أن «المشروع سيعمل على نقل مليون برميل يومياً من الرميثة جنوب العراق إلى ميناء العقبة، منها ١٥٠ ألف برميل ستُخصص للاحتياجات الداخلية للأردن».

وأكد جهاد أنه «سيوفر فرص عمل لأكثر من ١٠٠٠ مهندس وعامل داخل العراق، وأكثر من ٣ آلاف مهندس

وعامل داخل الأردن»، لافتاً النظر

إلى أن «الأردن ستحصل بموجبه

على عوائد تتراوح من ٥-١٠

ملايين دولار يومياً، أي بما يعادل

٢-٣ مليارات دولار سنوياً عند

إنجاز وتشغيل المشروع.

ومن جانبه، قال مقرر لجنة

النفط والطاقة النيابية قاسم

محمد قاسم في حديث للمدى برس: إن «الأردن تعد من

أكثر المناطق أهمية بالنسبة للعراق كونها ستلعب دوراً

إيجابياً في تصدير ثرواته من النفط والغاز ولاسيما بعد

اكتشاف أكبر رقعة استكشافية للغاز الطبيعي في العالم

في محافظة الأنبار»، موضحاً أن «هذا سيخدم مصلحة

البلدين وسيحقق مردودات اقتصادية لهما».

وأوضح قاسم أن «لجنة النفط النيابية طالبت وزارة النفط

بإيجاد منافذ أخرى لتصدير النفط الخام بعد حدوث

تهديدات بشأن إغلاق مضيق هرمز وعدم الاعتماد على

مصدر واحد في حال غلق المضيق ولاسيما أن العراق

مقبل على أن يكون في مقدمة الدول المنتجة للنفط».

قال المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد يوم السبت (٥ تشرين الأول): إن «هناك خطة لوزارة النفط لزيادة عدد المنافذ التصديرية للنفط وزيادة الطاقوتين الإنتاجية والتصديرية من خلال مد أنابيب نفطية وغازية جديدة تمر عبر الأراضي الأردنية لتصل إلى ميناء العقبة*».

وأضاف جهاد أن «الجانب العراقي سيطرح وثائق تنفيذ

مشروع خط نفط البصرة - العقبة

خلال الشهر المقبل لتتنافس عليه

١٢ شركة تم تأهيلها لهذا المشروع

كونه مشروعاً استثمارياً ستتنافس

عليه الشركات المختصة»، مشيراً

إلى أن «الاستعدادات جارية بشأن

طرح المشروع الذي من المؤمل أن

يكون في نهاية العام الحالي».

ونفى جهاد أن «يكون المشروع قد واجه مشاكل من قبل

الحكومتين العراقية والأردنية أو من قبل الشركات الراغبة

بالتنافس»، لافتاً النظر إلى أن «كلفة المشروع ستكون بنحو

١٨ مليار دولار وان من بين الشركات المتقدمة للتنافس

للحصول على المشروع والتي نتوقع أن تكون على شكل

ائتلاف بين شركتين أو ثلاث وهي شركة النفط الوطنية

الصينية (سي. ان. بي. سي)، ودايو إنترناشونال، ولوك

أويل، وتحالف أوراسكوم مع بتروجت».

وتابع جهاد أن «الجانب الأردني ينتظرنا لإنهاء إجراءاتنا

المتعلقة بالتعاقد مع المطور للمشروع ليبدأ بالتفاوض على

الاتفاقيات المشتركة في إطاره والمضي في إجراءات شراء

أو استملاك أو استئجار الأراضي اللازمة لتنفيذه وغيرها



* لمزيد من التفاصيل راجع الأعداد (٩، ٣٠، ٤٢) من نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية.